وافق اليوم المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، النائب العام المصري على حبس كل من أمين سامح سمير أمين فهمى وزير البترول السابق ومحمود لطيف محمود عامر نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول لمعالجة وتصنيع الغازات سابقا، وحسن محمد محمد عقل نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول والإنتاج سابقا، وإسماعيل حامد إسماعيل كرارة نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول للتخطيط سابقا، ومحمد إبراهيم يوسف طويلة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات سابقا، وإبراهيم صالح محمود رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول سابقا.. وجميعهم لمدة 15 يوما على ذمة التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة فى قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل.

وأصدر النائب العام أمرا بضبط رجل الأعمال حسين كمال الدين إبراهيم سالم، وحبسه.

أوضح المتحدث الرسمى للنائب العام أن التحقيقات فى تلك القضية تناولت ما شابه إجراءات التفاوض مع وزير البنية التحتية الإسرائيلى بشأن تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل من جريمة تشكل الإضرار بمصلحة البلاد وإهدار المال العام وتمكين الغير من تحقيق منافع مالية وذلك لقيامهم ببيع وتصدير الغاز المصرى إلى دولة إسرائيل بسعر متدن لايتناسب مع الأسعار العالمية وقت التعاقد وبشروط تعاقدية مجحفة مع الجانب المصرى.. مما أضر بالمال العام بملغ 714 مليونا و98 ألفا و799 دولارا أمريكيا و68 سنتا.. تمثل قيمة الفارق بين السعر الذى تم بيع الغاز الطبيعى المصرى إلى دولة إسرائيل والأسعار العالمية السائدة فى ذلك الوقت وتمكين المتهم حسين سالم من تحقيق منافع مالية من وراء هذا التعاقد.

وسوف تعلن النيابة العامة خلال أيام أمر التصرف النهائى فى تلك القضية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 21/04/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com